

المجلس الاداري التشريعي الذي كانت مهمته مساعدة الحكومة في اعمالها (١٥) ، وكان المجلس منذ ٧ ايلول ١٩٢٠ برئاسة علي خلقي . وقد تضمن الجهاز الوظيفي لهذه الحكومة قائدا للدرك ورئيسا للمحكمة ورئيسا للبلدية وممثلين للدعاء العام ومدراء للمال والمخابرات والمدارس ومفتيا وعددا آخر من الموظفين (١٦) . وفي اواخر عام ١٩٢٠ اجريت انتخابات عامة لاختيار اعضاء منتخبين في المجلس التشريعي ، فتألف من ١٦ عضوا عن نواحي الوسطية وبني جهمة والفارات والسرور وبني عبيد والكورة ، لكن لم تجر انتخابات في ناحية الكورة بسبب انشقاقها مع جزء من ناحية بني عبيد عن الحكومة المركزية في اربد . فعين ممثلوها الثلاث تعيينا . الا ان اثنين منهم لم يحضرا اجتماعات المجلس التشريعي . اما ناحية جبل عجلون فلم تجر الانتخابات فيها ايضا بسبب انشقاقها عن حكومة اربد (١٧) .

رفضت حكومة علي خلقي في اربد العلم السوري ذا النجمة على مؤسساتها الرسمية ، واستخدمت الاوراق الرسمية الخاصة بها ، واعتمدت القوانين العثمانية .

رفض زعماء الكورة بزعامه الشيخ كليب الشريدة تبعية ناحيته الى حكومة اربد منذ البداية واستقلوا في حكومة خاصة بهم تشكلت في ١٥ ايلول ١٩٢٠ وعرفت باسم حكومة دير يوسف . ولم يلبث ان انشق جزء من ناحية بني عبيد وانضم الى حكومة دير يوسف ، فيما استمر الجزء من بني عبيد على تبعية حكومة اربد وعهد بادارة الحكومة الى نجيب الشريدة وتألف الى جانبها مجلس اشتراعي ضم شيوخ وزعماء الناحية وكان على راسهم كليب الشريدة ( ١٨ ) .

وتميزت حكومة دير يوسف بانتظام امورها ، فكانت ذات اوراق رسمية خاصة ، ذات تحصيل ضريبي منتظم ، وكانت لها قوة صغيرة من الدرك تلبس البزات الرسمية (١٩) وكانت الحكومة قادرة على فرض الامن الداخلي وعلى حماية ناحيتها من الغزو الخارجي ، وكان زعيم الناحية الشيخ كليب الشريدة

( ١٥ ) المصدر نفسه ، ص ١٠٩ . وقد تضمن هذا المجلس ٧ اعضاء ، كل منهم يمثل ناحية من نواحي قضاء عجلون ، فيما عدا الكورة التي انفصلت عن حكومة اربد منذ البداية .

(١٦) المصدر نفسه ، هامش صفحة ١١٠ .

(١٧) المصدر نفسه . ص ١١١

(١٨) المصدر نفسه ، صفحة ١١١ .

(١٩) خله ، كامل محمود ، « التطور السياسي للملكة الاردنية ٢١ / ١٩٤٨ » ، (رسالة ماجستير مقدمة لجامعة القاهرة ١٩٦٩/٦٨ ، ص ٤٥/٤٦) .